جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦١٢)

التوازن الاقتصادى
وجداول المدخلات والمخرجات فى مصر
النظرية والمنهج والتطبيق

إعداد

د/ أحمد محمد على نصير

سبتمبر ٢٠٠٢

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

التوازن الاقتصادي
و جداول المدخلات والمخرجات في مصر
النظرية والمنهج والتطبيق

أحمد محمد علي نصير

فبراير ٢٠٠٢

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء إلى :

- رفاق العمل في الموازنات التخطيطية بوزارة التخطيط بالقاهرة.
- أسرتي التي منحتني الوقت والأماني .
- الآنسة منال أحمد على بالمجموعة الاستشارية العربية التي قامت بإخراج العمل
- المهندس شريف على مصمم الغلاف.

تقديم أ.د. سعد حافظ محمود

تمهيد :

تلخص الدراسة التى بين يدى القارى خبرة اشتغال المؤلف بإعداد جداول المدخلات والمخرجات لأغراض التخطيط فى مصر ، على مدى ثلاثة عقود ونصف ، مع رصده لخبرة السابقين عليه ، ومن هذا المنطلق فالدراسة تمثل وثيقة تاريخية هامة . وفضلا عن ذلك فإن القسم الثانى المنهجى يقدم مادة تعليمية وتدريبية هامة تزداد قيمة مجال استخدامات المدخلات والمخرجات فى بناء قواعد البيانات الإحصائية اللازمة للتخطيط على المستوى الكلى وما يرتبط بها من قنوات مغذية ، فضلا عن تطوير الأدوات التحليلية المبنية على أساس قواعد هذه البيانات .

حول أهمية المدخلات والمخرجات :

قد يثور الجدل أحيانا بسبب التطورات فى البيئة العالمية ، وفى أساليب إدارة الاقتصاد القومى فى ظل غلبة دور الاقتصاد العالمى ، وكذلك التطور فى قواعد المعلومات ، والنظم الإحصائية المغذية لها (وبصفة خاصة التطورات فى نظام الحسابات القومية) حول أهمية جداول المدخلات والمخرجات ، ومن الأمور المستقرة رغم كل هذه المعطيات أن للمدخلات والمخرجات دورا متناميا، ومتعدد الاستخدامات مشروطا بالتطور فى إعداد الجداول والنماذج المبنية على أساسها .

ولا مجال للإفاضة فى هذه الأدوار ، حيث تناولتها الدوريات العلمية العالمية والمتخصصة فى مجال المدخلات والمخرجات سواء صدرت عن الجمعية الدولية للمدخلات والمخرجات أوغيرها من المرجعيات العلمية أو ما حفلت به أدبيات التخطيط الاشتراكى سابقا أو تشير إليها أدبيات الأمم المتحدة ، والمتمثلة فى نظام الأمم المتحدة للمدخلات والمخرجات ، أو المطبوعات التى تصدرها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ، أو فى مطبوعات البنك الدولى ، أو الرسائل العلمية، والأبحاث النظرية والتطبيقية المنشورة فى قنوات النشر المتعددة ، .

إلا أن أهمية المدخلات والمخرجات تنبع من اعتبارات يمكن تلخيصها فى التالى :

١- أن المدخلات والمخرجات لازالت تمثل أحد طرق العرض الأساسية لنظم الحسابات القومية ليس فقط لهدف إبراز المجاميع الكلية وتشابكاتها القطاعية . ولكن أيضا لأنها أداة هامة فى الكشف عن مواقع القصور فى بناء قواعد الإحصاءات القطاعية ذاتها ، وأنشطتها الفردية وفى تحديد اتجاهات التطوير . وأيضا تطوير طرق تقدير المعلمات المختلفة ، بما فيها المعاملات الفنية ذاتها ، والقنوات المغذية لها كنظم الموازين الاقتصادية مثلا .

٢- أن المدخلات والمخرجات تمثل أهم أركان مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM) ، ليس فقط من حيث اعتبارها تعكس مصفوفة الإنتاج ، والتى تبنى عليها دوال الإنتاج فى النموذج الموسع للاقتصاد القومى ، ولكنها بما تتيحه من درجة تفصيل للأنشطة (القطاعات مجازا) ومجموعاتها إنما تتطلب فى المقابل تطويرات مقابلة فى جانب التدفقات النقدية .

٣- أن جداول المدخلات والمخرجات التخطيطية ، والنماذج المبنية على أساسها ، أو على أساس مصفوفة الحسابات الاجتماعية التى يمثل فيها جدول م/م الركن الأساسى ، تتزايد اهتماماتها التحليلية والتخطيطية لتشمل مجالات تتسع مع الزمن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- الاستخدام التقليدى فى مجالات التنبؤ والتخطيط .
- الاستخدام فى مجال تقييم المشروعات من المنظور الاقتصادى الكلى .
- الاستخدام فى تقييم التفاعلات مع العالم الخارجي وبصفة خاصة فى تقييم اتفاقات الشراكة ، والتكامل الإقليمي . ويزداد هذا الدور التحليلى إذا طورت نماذج المدخلات والمخرجات على أساس إقليمى ، ونماذج التشابك بين الأقاليم، والتى اتسع نظام الأمم المتحدة ١٩٩٣ لها ، "الحسابات الاقليمية" .
- الاستخدامات التحليلية على المستويين الكلى (التحليل الهيكلى) والقطاعى . لكشف درجة التكامل بين الانشطة والقطاعات وفى داخل كل منها ، والتى تفيد فى بناء استراتيجيات وسياسات التعميق الصناعى .
- الاستخدامات فى مجال تقييم السياسات الاقتصادية المختلفة .وهذه تستند إلى توسيع إطار هذه الجداول إلى جداول للتدفقات القومية ، أو الاستناد إلى تطوير مصفوفة الحسابات الاجتماعية بأركانها المختلفة . ومن أمثلتها بحث الآثار الاقتصادية الكلية للسياسات الضريبية أو السعرية أو ما شابهها .
- تخصيص الاستخدامات فى مجالات تخطيط الاستثمار على أساس جداول ونماذج ديناميكية (مغلقة) للمدخلات والمخرجات .
- دراسة جوانب الاستثمار فى الأنشطة الرائدة أو المشروعات العملاقة أو ما إليها .
- ويمكن فى إطار البنية الداخلية للشركات متعدية الجنسيات أو دولية النشاط ، والتى تسيطر على مجالات إنتاج متعددة أفقيا ورأسيا الاعتماد على هذه الجداول فى ربط قطع المعلومات المتفرقة عن الأنشطة المتعددة ودرجة التكامل بينها فى إطار صورة كلية متكاملة .
-

مدى كفاية جداول ونماذج المدخلات والمخرجات التقليدية لمواجهة الظروف المتغيرة :

استند الجدل الذى ثار حول كفاءة استخدام جداول ونماذج المدخلات والمخرجات ، إلى الصورة التقليدية لها ، ومن جهة أخرى إلى التغيرات البنيوية الاقتصادية المحلية والعالمية .

ولعل الجدل ثار أساسا حول ملاءمة هذه الأدوات فى ظل اقتصاد سوق لا تفصله حواجز عن الاقتصاد العالمى الذى يجرى تغييره .

ولعل وجهة النظر التى تحفظت حول كفاءة هذه الأداة قد استندت إلى معطيات هذه المتغيرات المحلية والإقليمية والمتمثلة فى :

- ضعف درجة اليقين
- ضعف إن لم يك عدم الهيمنة على مقدرات الأسواق المحلية
- سرعة التطورات التكنولوجية المتسارعة
- زيادة الاهتمام بالاعتبارات البيئية
- تنامى دور المتغيرات النقدية والمالية والغالب على دور المتغيرات الحقيقية ولعل هذه العوامل هى المسئولة منذ مدة طويلة عن اتجاهات التطوير فى نماذج المدخلات والمخرجات والمتمثلة فى :

١- تطوير نماذج مدخلات ومخرجات احتمالية ، أى تستند إلى تقدير المعاملات الفنية ، استنادا للعوامل العشوائية Stochastic أكثر من استنادها للموازين الاقتصادية ، أو للحسابات التكنولوجية البحتة .

ومن الغريب أن ينبع هذا التطوير فى ظل اقتصادات التخطيط الاشتراكى منذ ما يربو على الربع قرن على أيدى الاقتصاديين التشيك والمجريين فى البداية وما كان يمكن إدخال مثل هذه التقديرات دون توفر قاعدة جيدة ولعدد من السنوات عن جداول المدخلات والمخرجات .

- تطوير نماذج للمدخلات والمخرجات تتيح مساحة للمتغيرات السعرية وأيضا المالية ، بحيث يمكن دراسة تأثير هذه العوامل مع حيدة المتغيرات العينية .
- فصل المعرفة والتقدم التقنى فى قطاعات (أنشطة) مستقلة مع تطوير المنهجية الملائمة لقياس تدفقات هذه الأنشطة وتشابكاتها مع القطاعات الأخرى .
- بناء نظام متكامل للتشابكات القطاعية يستوعب الحسابات البيئية وهو ما تبناه نظام الأمم المتحدة للعام ١٩٩٣ .
- استيعاب عمليات التكامل بين جداول ونماذج المدخلات والمخرجات وما يسمى بنماذج التوازن العام ، سواء المبنية على أساسها أو على أساس مصفوفة الحسابات الاجتماعية ، بما يتيح مساحة كافية للإقران بين التدفقات العينية وبعضها ، والتدفقات النقدية وبعضها وبين نوعى التدفقات لتصوير التوازن الاقتصادى الحقيقى .
- إدارج التطويرات المختلفة والمتعلقة بقضايا التوزيع ، سواء ما يتعلق منها بتفصيلات مصفوفة القيمة المضافة مع استيعاب عمليات التحويل من وإلى العالم الخارجى فيما بعد التوزيع الأولى .

ومثل هذه التطويرات المجربة والمختبرة والتى لم يحظ بها نظام الحسابات القومية فى مصر تتطلب تطويع النظام القائم لاستيعابها حتى تزيد فاعلية الحسابات القومية عامة وجداول ونماذج المدخلات والمخرجات خاصة كأدوات للتخطيط فى ظل التغيرات المعاصرة ، والا تقلص دورها .

ومما لاشك فيه أن هذا يتطلب تطوير قواعد البيانات والمعلومات المغذية ، والمفاهيم المستندة إليها ، وادخال درجة من التفصيل عليها ، وتوسيع نطاقها ليستوعب المتغيرات المشار إليها ، وتطوير الأسس المنهجية لمعالجتها فى ظل التبادل العالمى الواسع والبنى الهيكلية للنظام العالمى ومؤسساته كالشركات متعدية الجنسيات .. الخ .

ولعل النهج الذى سلكه معد الدراسة فى اقتراح تطوير قواعد البيانات والمعلومات المغذية والمبنى على الصيغ التقليدية لجداول ونماذج المدخلات والمخرجات ، يمكن أن يتبع مع طرح الصيغ الجديدة كخطوات للعمل ، بمعنى حصر الاحتياجات الجديدة ومجالاتها ، وأسسها ومفاهيمها ومصادرها الأولية ، ورصد نوعيات البيانات بدقة وإحكام .

وثمة حاجة لاستيعاب عامل الديناميكية فى الاقتصاد ، والمتمثل فى استيعاب التغذية المنعكسة بين المتغيرات سواء استوعبت هذه العوامل أو بعضها فى وحدة الزمن أو على مدى زمنى أطول ومن أمثلتها :

- التغذية المرتجعة بين الاستثمار والناتج .
- التغذية المرتجعة بين التدفقات النقدية والتدفقات العينية
- التغذية المرتجعة بين الداخل والخارج .

وهذا بدوره يتطلب الخروج عن نطاق النماذج المفتوحة ، إلى النماذج الديناميكية (المغلقة) ، ومن ثم بحث احتياجات قواعد البيانات والمعلومات ليس فقط من الجوانب الكمية ولكن أيضا من الجوانب التعريفية ، والمفاهيمية والجوانب النوعية .

والدراسة المتاحة تمثل إيجازا فى ذاكرة الزمن وخبرات التخطيط تستحق ارتيادها لكشف خبرات الماضى وكيف تراكمت إذا كنا نسعى لتوليد خبرات المستقبل وتطويرها .

أ.د. سعد حافظ محمود صدقى

الفهرس

مقدمة ٦
نبذة تاريخية ١٠
الاقتصاد المصري والحسابات القومية ١٢
الاقتصاد العربي ومقومات توسيع السوق ١٦
جداول العرض والاستخدام والمدخلات والمخرجات ١٩
بناء الجداول واستخداماتها ١٩
تقديرات الضرائب والدعم والتجارة ٢٤
النماذج التوضيحية ٢٤
تكثيف التحليل القومي يدعمّ توازن المتابعة والخطة ٢٧
الاحتياجات الإحصائية اللازمة لبناء الجداول ٣٧
أولاً: أسس تحديد نوع البيانات وكيفية تجهيزها ٣٧
ثانياً: البيانات وما تشتمل عليه من معلومات ٣٩
الأنشطة والسلع والخدمات المقترح التوسع في عرض مواردها واستخداماتها ٤٦
درجة كفاءة مصادر المعلومات للوفاء بالغرض ٥٠
أولاً: صدور قانون النظام المحاسبي الموحد عام ١٩٦٦ ..... ٥٠
ثانياً: تطور إحصاء الإنتاج الصناعي ٥٤
ثالثاً: تطور الاتجاهات المصرية والعربية ٥٦
رابعاً:بيانات القطاع العائلي ٦٠
العينة والمجتمع ٦٧
إمكانية الاستعانة ببحوث العينة المطروحة ٦٨
قراءة في أرقام وأدبيات التشابك في مصر والـSNA ٧١
المراجع ٩٠

القسم الأول

تطور بناء الموازين السلعية
وجداول المدخلات والمخرجات

مقدمة

منذ منتصف القرن الماضي، مع إنشاء لجنة التخطيط القومي ، وبالتعاون مع مصلحة الإحصاء في ذلك الوقت ، بدأ التحليل الاقتصادي الكلي Macro economic Analysis في التعرف على التوازن الإجمالي في الاقتصاد المصري . ولقد تم ذلك من خلال اشتقاق أو استقصاء أو إحصاء قيم عناصر العرض الكلي، ويتمثل في الناتج المحلي الإجمالي من قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين والخدمات ، مضافا إليه الواردات السلعية والخدمية ، كموارد ، ومقابلتها بقيم عناصر الطلب الكلي ، والذي يتمثل هو الآخر ، في الاستهلاك العائلي والاستهلاك الجماعي ، والصادرات السلعية والخدمية والاستثمار وشئ من التغير في المخزون ، وبإضافة صافي عوائد عناصر الدخل مع العالم الخارجي ، ظهرت معادلة الدخل القومي مبكراً في عام ١٩٦٠/٥٩ على الصورة الكلية التالية في بداية الخطة للسنه الأولى من الخطة الخمسية ٦٠/٥٩-٦٥/٦٤ :

الدخل القومي= الاستهلاك العائلي + الاستهلاك الجماعي + الاستثمار + التغير في المخزون + (الصادرات – الواردات) + صافي عوائد الدخل مع العالم الخارجي .

وتتضح هذه المعادلة الإجمالية بالصورة التوازنية الرقمية لعام ١٩٦٠/٥٩ ، حيث أمكن تحديد حجم الدخل القومي وكيفية التصرف فيه بالمليون جنيه وبأسعار نفس العام كما يلي :